An Econometrics Study For The Impact Of Annual Growth Of Public Sector Spending And Unemployment Rate In Syria During The Period (1990-2020)

Dr. Shakeeb Bishmani*
Dania Taweel**

(Received 21 / 9 / 2023. Accepted 14 / 2 / 2024)

□ ABSTRACT □

The objective of this paper is to study the impact of public spending on unemployment rate in Syria during the period from 1990 to 2020. To this end , we used The Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL). This study showed that there is a long-term equilibrium relationship between unemployment rate and the two indictors(growth of current and investment public sector spending). This means that divergence that can emerge in the short term can be corrected and returned to equilibrium in the long term. This study also showed in long term a scientific positive impact of growth of current public sector spending on the unemployment rate in Syria during the period studied, and unscientific negative impact of growth of investment public sector spending on the unemployment rate.

while the study showed that in short term, there is a positive effect between the value of the unemployment rate and current public spending, and the presence of a scientific negative effect for the previous two values of current public spending on the unemployment rate, and the absence of an effect for the value of the growth rate of public investment spending and the value of the unemployment rate, and the presence of a scientific negative effect for the second previous values of public investment spending and Unemployment rate.

Key words: Time series stationary, Public sector spending , Unemployment rate , ARDL models.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor-Department Of Statistics & Programing – Factually Of Economics- Tishreen Univesity- Lattakia- Syria.**

** **Postgraduate Student –Department Of Statistics & Programing – Factually Of Economics- Tishreen Univesity- Lattakia- Syria. Dania.Taweel@tishreen.edu.sy**

دراسة تحليلية قياسية لتأثير نمو الإنفاق العام الحكومي على معدل البطالة في سورية خلال الأعوام (1990-2020)

الدكتور شكيب بشماني*

دانيا طويل**

(تاريخ الإيداع 21 / 9 / 2023. قُبِل للنشر في 14 / 2 / 2024)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة أثر معدل النمو السنوي للإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري على معدل البطالة السنوي في سورية خلال الفترة الزمنية من عام 1990ولغاية عام 2020، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL).

بينت الدارسة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين معدل البطالة ومعدل النمو السنوي للإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري ؛ وهذا يعني أن الاختلال الذي يمكن أن تظهر في الأجل القصير يمكن تصحيحه و العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

كما أظهرت الدراسة أنه في الأجل الطويل وجود تأثير إيجابي لمعدل النمو السنوي للإنفاق العام الجاري في سورية على معدل البطالة خلال الفترة المدروسة و وجود تأثير عكسي غير معنوي لمعدل النمو السنوي للإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة ، كما أظهرت الدراسة أنه في الأجل القصير، وجود أثر معنوي و إيجابي بين قيمة معدل البطالة و الإنفاق العام الجاري و وجود أثر معنوي سلبي للقيمين السابقتين للإنفاق العام الجاري على معدل البطالة ، وعدم وجود تأثير لقيمة معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري و قيمة معدل البطالة و وجود أثر معنوي سلبي للقيمة السابقة بسنتين للإنفاق العام الاستثماري و معدل البطالة .

الكلمات المفتاحية : سلسلة زمنية ، الإنفاق العام ، معدل البطالة ، نماذج ARDL .

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ –قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

** **طالبة دراسات عليا(دكتوراه) –قسم الإحصاء والبرمجة- اختصاص السكان والتنمية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**
Dania.Taweel@tishreen.edu.sy

مقدمة:

يعد الإنفاق العام من الأدوات الفعالة المستخدمة من قبل الحكومات لإحداث أي تغير هيكلي في البيئة الاقتصادية من خلال التحكم بمستويات الاستهلاك و الادخار بغية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية ، كما يعد دور الإنفاق العام في الحياة الاقتصادية موضوعاً مختلف عليه في المدارس الاقتصادية ، فبينما ذهبت المدرسة التقليدية إلى تحرير الاقتصاد من سيطرة القطاع العام ، فقد ذهب كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي سورية ، يلعب القطاع العام دوراً كبيراً في الاقتصاد من خلال تدخل الدولة في مختلف القطاعات الزراعة و الصناعة و تقديم الخدمات الصحية و التعليمية المجانية و غيرها ما من شأنه أن يساهم في رفع معدل التشغيل.

انطلاقاً من حجم و أهمية الإنفاق العام في الاقتصاد السوري و ضرورة العمل على وضع حد لمشكلة البطالة المتزايدة، سنقوم بتقييم دور سياسة الإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري في معالجة مشكلة البطالة خلال الأعوام 1990-2020.

مشكلة البحث:

تشكل التحديات العديدة التي تواجه البلدان النامية و منها سورية سبباً أساسياً لإعادة النظر بالسياسات المالية المتبعة و محاولة تفعيل سياسة مالية قادرة على مواجهة هذه التحديات ، ولعل سياسة الإنفاق العام الفعالة(الجاري والاستثماري) قادرة على أن تلعب دوراً في مواجهة مشكلة البطالة التي تفاقمت في ظل الظروف الراهنة ، ومن هنا تظهر مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما هو أثر تغيرات الإنفاق العام في سورية على معدل البطالة السائد خلال الفترة الزمنية (1990-2020) .

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث من أهمية الإنفاق العام في الاقتصاد في سورية و تدخله في مختلف الجوانب الاقتصادية و الأمر الذي يرشحه ليكون الأداة الفعالة لخفض البطالة التي أضحت مشكلة تهدد بزيادة نسبة الفقر خاصة مع الظروف المرافقة للحرب التي تخاض على سورية من بينها العقوبات الاقتصادية الهادفة للتضييق على مختلف العمليات التجارية و على التصنيع و الإنتاج و ما ينتج عنه من انخفاض الطلب على العمالة و زيادة البطالة.

هدف البحث:

الكشف عن أثر التغيرات في الإنفاق العام في سورية على معدلات البطالة بغية تقديم مقترحات تساهم في توجيه الإنفاق العام لتحقيق تخفيض في معدلات البطالة.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث تم الاعتماد على المجموعات الإحصائية السنوية المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء للحصول على بيانات الإنفاق العام السنوي بشقيه الجاري و الاستثماري، البيانات المتعلقة بمعدل البطالة السنوي ، ومن ثم تم تطبيق نموذج ARDL للكشف عن أثر الإنفاق العام (الجاري و الاستثماري) على معدل البطالة.

فرضيات البحث:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين النمو في معدل نمو الإنفاق العام الجاري و معدل البطالة في سورية خلال الفترة (1990-2020) .

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين النمو في معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري ومعدل البطالة في سورية خلال الفترة (1990-2020) .

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-دراسة (الحباشنة، 2017) بعنوان:

The effect of public expenditures on reducing the size of unemployment in Jordan (1990-2015).

الإنفاق الحكومي و أثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015 .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر النفقات الرأسمالية والجارية في رفع معدلات التوظيف في الأردن باستخدام اختبار جذر الوحدة و سببية جرانجر لبيانات الدراسة والتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة سببية بين النفقات الجارية و التوظيف بينما تبين وجود سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الرأسمالي ومعدل التوظيف في الأردن في الأجل القصير ، كما أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي يمتلك أثراً موجباً على التوظيف في المدى الطويل حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الرأسمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التوظيف بنسبة 28% بينما أن الإنفاق الحكومي الجاري يمتلك أثراً سالباً على التوظيف في المدى الطويل

2-دراسة(أربوط، 2022) بعنوان:

An assessment analytical study of the impact of government spending on the un employment rate in Algeria using the (ARDL) model during the period (1990-2019)

دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2019).

هدفت الدراسة إلى تحليل و قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة (ARDL) .

خلصت الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة أي كلما ارتفع الإنفاق الحكومي بمعدل 1% انخفضت البطالة بمعدل 0.07%.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (EMMANUEL, 2013) بعنوان :

Public expenditures and the unemployment rate in the American states: Panel evidence.

الإنفاق العام و معدل البطالة في الولايات المتحدة الأميركية.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الإنفاق الحكومي العام و معدل البطالة تم استخدام سببية جرينجر و التكامل المشترك وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و البطالة هي علاقة طردية لعينة الدراسة التي تشمل 50 دولة خلال الفترة (1977-2006).

2- **دراسة (DEAR ; SAEIDI,2017)** بعنوان:

The effect of public expenditure on unemployment rate in Iranian Provinces

أثر الإنفاق العام على معدل البطالة في المحافظات الإيرانية.

هدفت الدراسة للكشف عن تأثير الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في المحافظات الكبيرة والصغيرة في إيران خلال الفترة 1998-2013 ، اعتمدت على تحليل البيانات بواسطة الاقتصاد القياسي حيث وتوصلت لوجود أثر سلبي للإنفاق الحكومي على معدل البطالة عند مستوى دلالة يبلغ 5% و هذا الأثر في المحافظات الصغيرة أكبر من الأثر في المحافظات الصغيرة.

3- دراسة (**KHOBAI ; CELEMNT ,2018**) بعنوان :

The effect of unemployment on economic growth in South Africa (1994-2016)

أثر البطالة على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا (1994-2016).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات البطالة وأثرها على متغير النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا عن طريق استخدام البيانات الفصلية الربع سنوية خلال الفترة من 1994 – 2016 ، وتم تطبيق اختبار الانحدار التلقائي للتوزيع (ARDL)للكشف عن وجود ارتباط طويل المدى بين المتغيرات أم لا ، و أشارت نتائج نموذج ARDL إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين البطالة والنمو الاقتصادي، و أن هناك علاقة سلبية بين البطالة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير.

4- دراسة(GÖZEN ،2022)بعنوان:

The effect of public sector investment expenditure on unemployment rate in Turkey.

أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة في تركيا باستخدام نموذج ARDL

هدفت هذه الدراسة لدراسة أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة في تركيا خلال الفترة 2004-2017 باستخدام نموذج ARDL ، وتوصلت الدراسة لوجود أثر معنوي في الأجل الطويل و أن زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة 1% سيؤدي لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.30% ، كما توصلت الدراسة لعدم وجود أثر معنوي بين المتغيرين في الأجل القصير.

أوجه التشابه و الاختلاف عن الدراسات السابقة: تتشابه هذه الدراسة مع كل من الدراسات السابقة في موضوع البحث و طريقة القياس و تختلف عنها في مكان و زمان البحث و كذلك النتائج .

متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة كالآتي:

المتغيرات المتعلقة بمعدل النمو السنوي للإنفاق العام (المستقلة)

X1: معدل النمو السنوي للإنفاق العام الجاري على الموازنة

X2: معدل النمو السنوي للإنفاق العام الاستثماري على الموازنة

المتغير التابع:

Y: معدل البطالة

المناقشة:

1- مفهوم النفقة العامة :

1-1 تعريف النفقة العامة و أقسامها:

يمكن أن يعبر عن الإنفاق العام على أنه نفقة عامة تقوم بها شخصية اعتبارية بغرض تحقيق نفع عام ، و يعد الإنفاق العام جزءاً من السياسة المالية للدولة الهادفة لرسم مسار معين للاقتصاد خلال العام المالي من خلال الإنفاق العام الجاري و الاستثماري على الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار و تحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي وخفض البطالة (سعيفان،2003).

تلعب طبيعة النظام الاقتصادي و المستوى التنموي الذي وصل له البلد و قدرته على الحصول على الطاقة المالية و كذلك مجموعة الظروف الاقتصادية و الأمنية التي تمر بها الدولة دوراً هاماً في تحديد مستوى الإنفاق العام ، حيث يرى Adolf Wagner,1883 انه إذا حقق أي مجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيؤدي إلي زيادة النشاط الاقتصادي للدولة و بالتالي التوسع بالإنفاق العام أما في حالة الحروب و الكوارث فقد وجد كل من

Alan peacakو Jaj wisernen أن الإنفاق العام سيزداد و يعود للانخفاض عند نهاية هذه الظروف .

وتشكل النفقة العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي و عليه فهي تساهم في تحديد مستويات التوظيف و مستوى الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال الإنفاق العام الجاري الذي يؤثر بشكل مباشر على زيادة الطلب الفعلي كونه يخلق طلباً إضافياً على السلع والخدمات و كذلك الإنفاق العام الاستثماري الذي ينحصر أثره في الطلب الفعلي في كيفية التصرف به فإذا استخدم لسداد قيمة المستوردات فإنه سيؤدي إلى تسريب من دورة الدخل و بالتالي لا يؤدي لزيادة الطلب الفعلي ، بينما إذا صرف لشراء مواد أو خدمات محلية فإنه سيزيد من الطلب الفعلي.

تقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية حيث تشمل النفقات الحقيقية جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي وبدرها تقسم إلى نفقات جارية و نفقات استثمارية (المهايني، 2000).

أما النفقات الجارية فهي المصاريف اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة عامة وكذلك مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل و غيرها أما النفقات الاستثمارية فهي النفقات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي و توسيع الطاقة الإنتاجية.

ويستخدم الإنفاق العام كوسيلة لتحقيق تأثير في الاقتصاد من خلال التأثير على الاستهلاك والادخار ففي حالة الكساد يعمل التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة حجم الطلب الكلي أما في حالة وجود تضخم يتم العمل على خفض الإنفاق العام الذي سيؤدي إلى خفض حجمك الطلب الاستهلاكي و الطلب الكلي و خفض الأسعار.

1-2 الإنفاق العام في سورية حسب الموازنة العامة للدولة:

من خلال العودة إلى الموازنات التقديرية العامة التي تصدرها الحكومة سنويا قبل بداية كل عام مالي تبين أن الإنفاق العام في سورية يزداد بشكل مستمر من عام لآخر بسبب تبني الدولة شعار الخدمات المجانية و شبه المجانية في مجال التعليم و الصحة و الرعاية الاجتماعية و تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من طرق و جسور و كهرباء و اتصالات وغيرها، و يبين الجدول الآتي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة و معدل نموه السنوي.

الجدول رقم (1-1) الإنفاق العام بشقيه الإنفاق الجاري والاستثماري مع معدل النمو السنوي

العام	الإنفاق العام الجاري (ألف ل.س)	معدل النمو السنوي	النسبة من الإنفاق العام الكلي %	الإنفاق العام الاستثماري (ألف ل.س)	معدل النمو السنوي	النسبة من الإنفاق العام الكلي %
1990	37575000	-------	60.7	24300000	-------	39.3
1991	57513507	53.0	67.9	27177000	11.83	32.1

38.9	33.38	36250000	61.1	1.25	56792470	**1992**
50.2	70.3	61749555	49.8	7.8	61268445	**1993**
50.2	14.88	70943123	49.8	15.15	70555342	**1994**
45.7	4.44	74099301	54.3	24.6	87940699	**1995**
47.9	18.59	87876123	52.1	8.77	95654453	**1996**
51.5	23.69	108700000	48.5	7.07	102425000	**1997**
50.4	10.02	119600000	49.6	14.91	117700000	**1998**
48	1.83	121800000	52	13.42	133500000	**1999**
48	8.37	132000000	52	7.4	143400000	**2000**
50	21.9	161000000	50	12.2	161000000	**2001**
52	14.28	184000000	48	7.07	172389000	**2002**
50	14.67	211000000	50	21.23	209000000	**2003**
48	2.84	217000000	52	11.24	232500000	**2004**
39	-17.05	180000000	61	20.4	280000000	**2005**
39	8.33	195000000	61	7.14	300000000	**2006**
44	32.3	258000000	56	10	330000000	**2007**
38	-10.85	230000000	62	12.12	370000000	**2008**
40	19.56	275000000	60	10.8	410000000	**2009**
43	18.90	327000000	57	4.14	427000000	**2010**
46	16.20	380000000	54	6.55	455000000	**2011**
28	-1.31	375000000	72	109.13	951550000	**2012**
20	-26.66	275000000	80	16.44	1108000000	**2013**
27	38.18	380000000	73	-8.84	1010000000	**2014**
26	7.894	410000000	74	13.26	1144000000	**2015**
26	24.39	510000000	74	28.49	1470000000	**2016**
25	32.9	678000000	75	34.82	1982000000	**2017**
26	21.68	825000000	74	19.17	2362000000	**2018**
28	33.33	1100000000	72	17.78	2782000000	**2019**
32.5	18.18	1300000000	67.5	-2.94	2700000000	**2020**

المصدر: المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن الأعوام (2003–2022)، تم حساب معدل النمو السنوي من قبل الباحث عن طريق العلاقة($\frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} * 100$ **)**

و يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإنفاق العام مر بالفترات التالية:

1. الفترة من عام 1990 ولغاية 1995 فترة الانفتاح الاقتصادي ، تتميز هذه الفترة بصدور القانون (19) لعام 1990 المتضمن السماح للمغتربين على الأراضي السورية باستيراد السلع التي يرغبونها وإقامة استثمارات زراعية و صناعية و استيراد تجهيزاتها وقانون الاستثمار(10) عام 1991 الذي فتح الطريق للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و القانون(20) عام 1991 الذي خفض الضرائب لتشجيع الاستثمار الأجنبي، و دعمت الدولة هذه الإجراءات من خلال التوسع بالإنفاق العام الجاري و الاستثماري و موازنتهما تقريبياً ،هذا التوازن يخدم الاقتصاد و يسهم في تحقيق الأهداف العامة من امتصاص البطالة و رفع المستوى المعيشي .

2. الفترة من عام 1995 لغاية عام 2000 فترة الركود الاقتصادي تتميز بتقليص الإنفاق العام الجاري و التوسع بالإنفاق الاستثماري العام لمعالجة التضخم الذي كان سائداً حيث بلغ معدل نمو الرقم القياسي للأسعار عام 1999(-2.6%) في حين بلغ معدل التضخم 9%(كنعان،2003).

3. الفترة من عام 2000 و لغاية عام2006 فترة الإصلاح الاقتصادي تتميز بالتوسع بالإنفاق العام الاستثماري و توازنه مع الإنفاق العام الجاري لغاية عام 2004 لكن منذ عام 2005 اعتمدت الحكومة سياسة تقليص الإنفاق العام الاستثماري إيماناً من الحكومة بضرورة فسح المجال أمام القطاع الخاص خاصة مع اعتماد نهج اقتصاد السوق و استمر هذا النهج خلال عامي 2007 و 2008 الجدير بالذكر أن تخفيض الإنفاق العام الاستثماري قد يكون مفيداً لكن إذا لم يتم توجيه القطاع الخاص بما يخدم الأهداف العامة قد يؤدي لتزايد نسب البطالة.

4. الفترة من عام 2009–2010 اعتمدت سياسة مالية قائمة على التوسع بالإنفاق الاستثماري و تفعيل التدخل الايجابي لتنفيذ المزيد من المشاريع الاستثمارية خدمية وإنتاجية و التركيز على الزراعية بعد أن تراجع حجم الإنفاق الاستثماري عامي 2007 و 2008 لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وأيضًا لمواجهة الظروف المناخية(السيوفي، 2009).

5. الفترة من عام 2011 لغاية عام 2021 تتميز هذه الفترة بالتوسع بالإنفاق الجاري العام بشكل كبير لتشكل في عام 2013 نسبة 80 % من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الاستثماري بنسبة20% منه، وقد يعود ذلك لتراجع الاستثمارات العامة لمواجهة انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الحاجة للتوسع بالإنفاق الجاري و زيادة معدل التضخم النقدي و تعرض العديد من المنشآت الصناعية العامة للتخريب وعدم قدرتها على المنافسة أو تلبية الطلب المحلي وانخفاض الصادرات العامة لاسيما الصادرات النفطية بنسبة 95.3% بين عامي 2011 و2016 و بالتالي انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي والعجز الميزان التجاري.

2 – مفهوم البطالة:

2-1 تعريف البطالة و أنواعها:

يشير مصطلح البطالة عند الاقتصاديين إلى فائض عرض العمل عن الطلب عند مستوى أجر معين (عيسى و زكرياء، 2018) ، ويحسب معدل البطالة (Gregorg,2006) من خلال قسمة النسبة المئوية للعدد الإجمالي للمتعطلين (وهم الأفراد القادرون على العمل و الراغبون فيه و لا يجدونه) إلى قوة العمل الإجمالية (و هم السكان الذين هم في سن العمل أي السكان الذين أعمارهم تقع ما بين(15– 45) سنة) .

توجد للبطالة أنواع و تصنيفات تختلف حسب سبب البطالة ومصدرها كالآتي(بن جلول و فلول ، 2018).:

1. البطالة الإجبارية: وتعني وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجر السائد ولا يجدونه.

2. البطالة المقنعة : وتعني وجود عدد كبير من العاملين و الذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يؤثر ذلك على مستوى الخدمة أو الإنتاجية.

3. البطالة الهيكلية: وتعني حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي لعدم توفر فرص العمل التي تتناسب مع المؤهلات لطالبي العمل.

4. البطالة الاحتكاكية: تعني وجود أفراد قادرين على العمل و يبحثون عنه من نصبهم السابق في الوقت الذي توجد فيه مناصب تناسبهم إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم المعرفة بأماكن تواجدها.

2-2 النظريات المستخدمة في تفسير البطالة:

يركز أصحاب النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة على الأجل الطويل، فربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية و يؤمن أصحاب هذه النظرية بمبدأ التوازن (كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له) والبطالة تنشأ نتيجة عدم كفاية

عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب بسبب انخفاض الأرباح وارتفاع الأجور، لذلك يعمل المستثمرون على تخفيض استثماراتهم تجنباً لزيادة التكاليف ما يسبب زيادة البطالة نتيجة انخفاض فرص العمل.

ويرى أصحاب النظرية الكينزية أن البطالة بطالة إجبارية و تظهر نتيجة الدورة الاقتصادية للاقتصاد بسبب تدني الطلب الكلي الفعال، مما يساهم في ارتفاع معدل البطالة .

أما البطالة في الفكر الماركسي فتنتج عن نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، إذ يعمد الرأسماليون إلى زيادة الإنتاج مما يحقق فائض ، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر مما يؤدي إلى تآكل الأجور (العلي،2015).

أما بالنسبة للنظريات الحديثة عن البطالة فنجد نظرية البحث عن عمل التي فسرت البطالة كنتيجة لرغبة الأفراد بالحصول على عمل أفضل إذاً البطالة إرادية من وجهة نظر هذه النظرية ناتجة عن رغبة العمال في تحسين وضعهم الوظيفي، و نظرية تسمى تجزئة سوق العمل التي تفسر البطالة بسبب ارتفاع عدد العاملين في سوق أو قطاع مقابل الندرة النسبية للعمالة في قطاع آخر.

بشكل عام نجد عدم اتفاق المفكرين الاقتصاديين على سبب معين للبطالة بسبب كثرة العوامل المؤثرة على سوق العمل و بالتالي على درجة انتشار البطالة.

2-3 تحليل البطالة في سورية :

يتضح من الشكل (2-1) الآتي أن معدل البطالة اتخذ اتجاهاً متصاعداً من بداية فترة الدراسة 1990 لغاية عام 2002 مما يعكس قصور عملية مواجهتها وغياب الحلول المخففة لها ، واعتباراً من عام 2004 فقد اتخذ اتجاهاً تنازلياً استمر لغاية عام 2008 ويعود هذا الانخفاض الظاهري في معدل البطالة، في جزء كبير منه، إلى اعتماد طريقة مختلفة في مسح سوق العمل، تعتمد على إجراء أربعة مسوحات فصلية وأخذ المتوسط المرجح خلال السنة لمعدل التشغيل ومعدل البطالة (المصبح ،2008) ، وبالعودة لعام 2008 فقد ارتفع معدل البطالة لنسبة 10.96% ومن ثم بدأت مرحلة جديدة في الارتفاع حتى نهاية فترة الدراسة كانت ذروتها عام 2015 بنسبة 48.4% (تعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 و الحرب على سورية لاسيما الحرب الاقتصادية الممثلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة أحد أبرز الأسباب التي أدت لزيادة البطالة من خلال اتجاه الدولة للتوسع في الإنفاق العام الجاري لمواجهة الضغوط التضخمية ونقص الرغبة في الاستثمار و انخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، كذلك تقليص الإنفاق العام الاستثماري الذي بمقدوره توفير فرص عمل جديدة) ، على الرغم من كل الأسباب التي فاقمت البطالة خلال فترة الحرب على سورية فقد انخفض معدل البطالة بحسب المكتب المركزي للإحصاء إلى 20.93% عام 2020 ، وجاء هذا الانخفاض على الرغم تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بالقيمة الحقيقية عن عام 2019 و ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار (Y-O-Y) 113% عام 2020، في حين بلغ عام 34.52% عام 2019 بحسب تقرير التضخم لشهر كانون الأول من عام 2019 الصادر عن مصرف سورية المركزي، وعليه يمكن اعتبار هذا الانخفاض وهمي و أنه ليس إلا نتيجة لصدور القانون /8/ الخاص بإحداث غرفة التجارة و الصناعة المشتركة والتي ألزمت كل من لديه سجل تجاري بتسجيل من 4-6 أشخاص في التأمينات الاجتماعية.

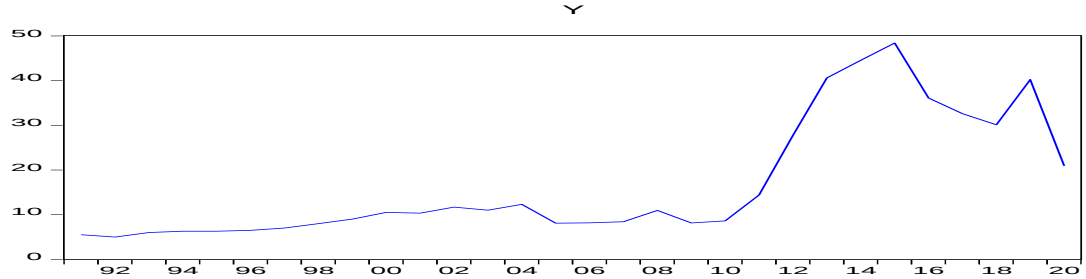

الشكل رقم (2-1) معدل البطالة السنوي في سورية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المأخوذة من البنك الدولي للفترة (1990-1999) والمجموعات الإحصائية لدى المكتب المركزي للإحصاء للفترة (2000-2020) و باستخدام برنامج Eviews النسخة رقم 10 .

2-4 أسباب البطالة في سورية:

للبطالة في سورية أسباباً عديدة منها الأسباب المتعلقة بمعدل النمو السكاني المرتفع حيث أنه يعد أحد أهم أسباب زيادة عرض العمل على الطلب عليه وبالعودة لبيانات المكتب المركزي للإحصاء المتعلقة بتقدير أعداد السكان، فقد تضاعف عدد السكان 2.5 مرة خلال الفترة (1990 – 2020) (إذ ارتفع من 10 مليون إلى 25 مليون أي بزيادة 15 مليون نسمة).

و من جهة أخرى كون المجتمع السوري يعرف كمجتمع فتي، فذلك يعني ارتفاعاً في معدل نمو قوة العمل و زيادة عرض العمل على الطلب عليه، ووفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء (التعداد الشامل عام 2004) فقد شكلت فئة الشباب (15 – 24) سنة نسبة 21.9 ، ٪ كما شكلت الفئة (25 – 60)سنة نسبة (35 ٪) .

ولا يجب أن نغفل عن الحرب في سورية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية من إضعاف النشاط الاقتصادي وتعطيله بحسب البنك الدولي فقد قدرت الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2011-2016) 226 مليار دولار، أي نحو أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السوري عام 2010 و ترافق ذلك مع أعلى معدل للبطالة عام 2015.

2-5 العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة :

اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين الإنفاق العام و معدل البطالة فيرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن الاقتصاد يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة تخفض البطالة في حالة التوظيف الكامل للموارد عندما يكون الإنتاج في أقصى حد له والبطالة في مستوى طبيعي مع إهمال دور الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي و تحقيق التوازن ، و يرى رواد المدرسة النقدية و على رأسهم (ميلتون فريدمان) أن السياسة النقدية التي تنتهجها الحكومة هي العنصر الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مجاراة ظاهرتي التضخم و البطالة و خلق فرص عمل جديدة، أما الكنزين فيجدون أن البطالة لا تتناقض مع التوازن فقد يتحقق التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي و يصاحب ذلك وجود البطالة و قد تكون ذات مستوى عالي و لكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية المتمثلة بالسياسة المالية التوسعية احتواء حالة عدم التوظف الكامل من خلا تأثير مضاعفات السياسة المالية على المخرجات من زيادة في الإنتاج و خلق فرص جديدة و بشكل عام يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة من الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-2) العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة.

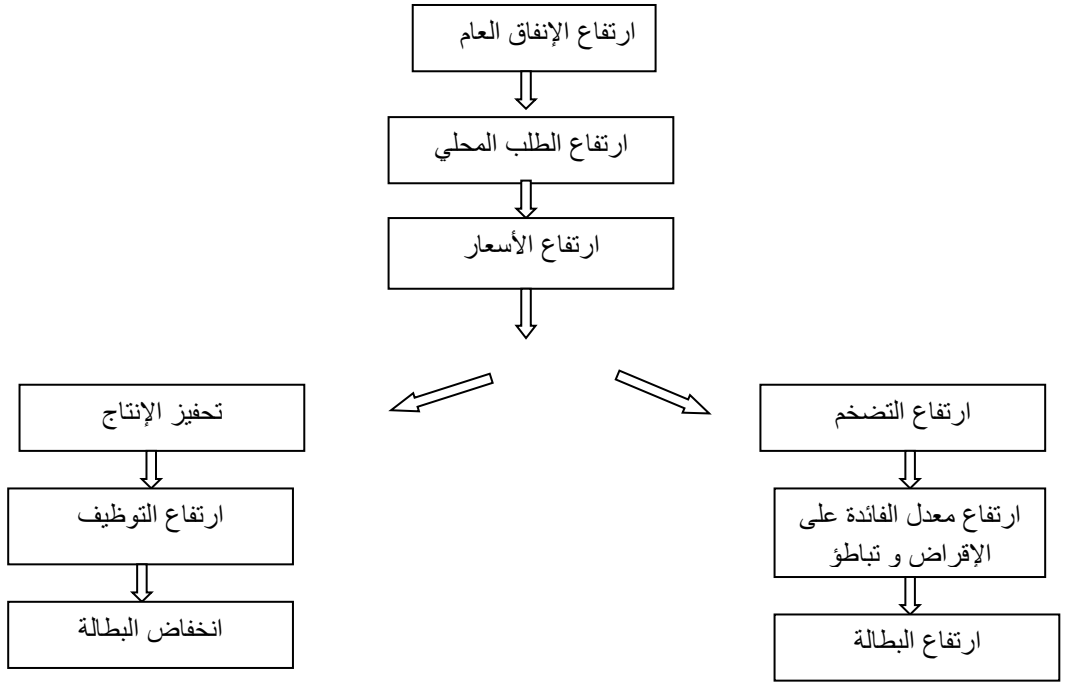

المصدر: من إعداد الباحث.

3- نموذج ARDL (AUTO Regressive Distributed Lag Model)

حيث أن استخدام اختبارات التكامل المشترك التي تعتمد اعتماداً أساسياً على Engle and Granger (1987) و Johansen (1988)و Johansen and Juselius (1990) تشترط في الدرجة الأولى أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (حمد وعطية ،2005) ، وبالتالي فإن هذه الاختبارات غير صالحة الاستخدام في حالة وجود اختلاف في درجة التكامل للمتغيرات الأمر الذي جعل كل من Pesaran and Shin (1999) و Pesaran et al. (2001) لإدخال نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model, AR(p) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model ، و من ثم يتم اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهج ARDL عن طريق اختبار مطور من قبل Pesaran et al. (2001) يدعى" اختبار الحدود Bound Test (العشعوش،2018)، يتميز اختبار الحدود وفق ARDL بما يلي:

- يفترض أن جميع متغيرات النموذج متغيرات داخلية.
- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة(بخلاف اختبار Johansen الذي تفترض أن تكون درجة التكامل واحدة لجميع المتغيرات)
- يمكن تطبيقه عندما يكون عدد المشاهدات محدود و يعطي نتائج جيدة بعكس الاختبارات الأخرى للتكامل المشترك التي تشترط عدد كبير من المشاهدات لتعطي نتائج جيدة
- بناء على ما سبق فإن استخدام اختبار ARDL يتم عبر ثلاث مراحل و هي(Nkro; Uko, 2016) :

1 - يتم فيها اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي UECM الذي يأخذ الصيغة الآتية:

العلاقة رقم (3-1):

$$\Delta lY_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_1 \Delta ly_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta lx_{t-i} + \alpha_1 ly_{t-1} + \alpha_2 lx_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث :

Δ : تشير معامل الفرق للمتغيرات .

P و q : تشير إلى فترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع و المتغير المستقل (من غير الضروري أن تكون عدد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات متطابقة) .

β_1 ، β_2 : معلمات العلاقة قصيرة الأجل**Short-run Relationship**

α_1 ، α_2 : معلمات العلاقة طويلة الأجل **Long-run Relationship**.

ε_t: يشير إلى حدا لخطأ العشوائي تباينه ثابت و متوسطه الحسابي معدوم و ليس لديه ارتباط ذاتي بين حدوده.

يعتمد اختبار الحدود على مؤشر الاختبار(**F** اختبار) **Wald** الذي يتبع لتوزيع فيشر لاختبار وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المعادلة (1) ، ويمكن صياغة الفرضيتين العدم والبديلة كالآتي:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك $(\alpha_1 = \alpha_2 = 0)$

الفرضية البديلة : يوجد تكامل مشترك $(\alpha_1 \# \alpha_2 \# 0)$

فعندما تكون قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا يتم رفض فرضية العدم وبالتالي المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، وعندما تكون قيمة الاختبار F المحسوبة أصغر من القيمة الحرجمة الدنيا، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم، وبالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

يرتبط اختبار الحدود(اختبار والد) بمجموعة من العوامل مثل :

-درجة تكامل المتغيرات في النموذج ARDL ، I(0) أو I(1) .

-عدد المتغيرات المستخدمة في النموذج.

-احتواء نموذج ARDL على ثابت أو مركبة اتجاه عام.

-حجم العينة.

2- بعد ثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة،يتم تقدير معادلة الأجل الطويل باستخدام الصيغة الآتية العلاقة رقم (3-2):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \vartheta_i y_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \delta_i x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وتشير ϑ و δ حيث و p و q إلى فترات الإبطاء المستخدمة، و $\boldsymbol{\varepsilon_t}$حد الخطأ العشوائي.

يتم اختيار درجة الإبطاء في نموذج ARDL بالاستناد إلى معيار Akaike Criterion (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC) وذلك قبل تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS وذلك بغرض إلغاء الارتباط الذاتي بين حدود متغير الخطأ العشوائي و حسب Pesaran and Shin (2009) يوصى باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى في حالة البيانات السنوية.

3- استخلاص معلمات النموذج ARDL لحركات التوازن قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error (Correction Model, ECM) الآتي:

العلاقة رقم (3-3)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{\rho} \vartheta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \delta_i \Delta x_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \upsilon_t$$

يمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، و يعبر عن البواقي الناتجة عن معادلة التكامل المشترك المقدرة رقم (1) و ψ يعبر عن معامل سرعة التصحيح الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

3-1 الجانب التطبيقي العملي:

تم تحديد المتغير التابع بمعدل البطالة والمتغيرين المستقلين هما معدل النمو السنوي لكل من الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري.

-اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية المدروسة :

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه قمنا بإجراء اختبار لمعرفة مستوى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة للتعرف على درجة التكامل لكل سلسة، باعتبار أن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني. و الجدول رقم (3-1) يعرض نتائج تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع على السلاسل الزمنية المدروسة و تنص فرضية العدم على احتواء السلسلة على جذر الوحدة أي أن السلسة الزمنية غير مستقرة.

جدول (3-1) نتائج اختبار الاستقرار للمتغيرات (عند المستوى و عند أخذ الفروق الأولى)

المتغير	المستوى		Prob.	الفروق الأولى		Prob.
	Tالمحسوبة	Tالجدولية		Tالمحسوبة	Tالجدولية	
x1	-5.77	-2.96	0.000	-	-	-
x2	-4.73	-2.96	0.000	-	-	-
Y1	-2.6	-2.98	0.09	-4.4	-3.0	0.002

المصدر :نتائج تطبيق اختبارات الاستقرار باستخدام البرنامج Eviews 10

يلاحظ من الجدول أن المتغيرين الإنفاق العام الجاري و الاستثماري متكاملان من الدرجة صفر أي أنهما مستقرتين عند المستوى I=0 و أن متغير معدل البطالة مستقر عند المستوى I=1 .

- تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL:

يعتبر نموذج ARDL المبني على نموذج تصحيح الخطأ UECM و اختبار الحدود Bound Test المقترحة من قبل Pesaran et al. (2001) الأنسب لدراسة التكامل المشترك ، حيث يتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج ARDL الآتي:

العلاقة رقم (3-4)

$$\Delta lY1_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_1 \Delta ly1_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta lX1_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta lX2_{t-i} + \alpha_1 ly1_{t-1} + \alpha_2 lx1_{t-1} + \alpha_3 lx2_{t-1} + \varepsilon_t$$

و باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول (3-2) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة عند مستوى الدلالة 10% و5 % حيث قيمة الاختبار المحسوبة(9.958) أكبر من القيمة الحرجة العليا.

جدول رقم (3-2) نتائج اختبار التكامل المشترك

I=1	I=0	Signif.	اختبار الحدود F-Bounds Test	فرضية العدم :لا توجد علاقة توازن طويلة الأجل
3.35	2.63	%10	9.958	
3.87	3.1	%5		
4.38	3.55	%1		

المصدر :نتائج الاختبار باستخدام البرنامج. Eviews 10

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات موضع الدراسة، قمنا بتقدير معادلة التوازن طويلة الأجل وفق الصيغة الواردة في العلاقة رقم (3-4) ولكن قبل تقدير العلاقة قمنا اختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج، بالاعتماد على معيارAkaike و من خلال النتائج المعروضة في الشكل (3-1) نختار النموذج (3,3,3) و هذا يعني اختيار ثلاث درجات إبطاء لمتغير معدل البطالة و ثلاث درجات لمتغيري الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري.

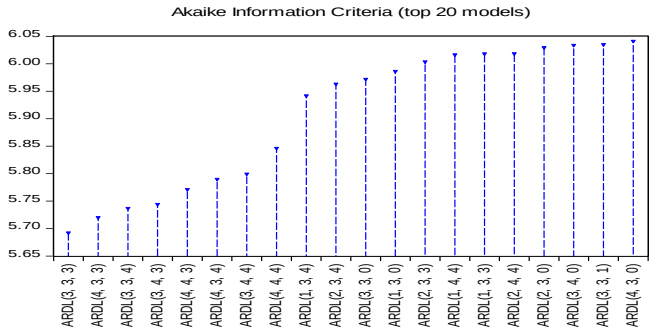

الشكل (3-1) اختيار درجات التباطؤ للنموذج ARDL

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج للحصول على المعلمات الخاصة بحركتي التوازن قصيرة وطويلة الأجل و معادلة التوازن طويلة الأجل.

جدول رقم (3-3) نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	prob.*
C	-5.99881	2.532661	-2.36858	0.0317
Y(-1)*	-0.46134	0.090091	-5.12087	0.0001
X1(-1)	0.931292	0.162676	5.72481	0.000
X2(-1)	-0.04033	0.109604	-0.36797	0.718
D(Y(-1))	-0.37434	0.218615	-1.71234	0.1074
D(Y(-2))	0.381557	0.223914	1.704036	0.109
D(X1)	0.229143	0.045714	5.012544	0.0002
D(X1(-1))	-0.41554	0.097526	-4.26085	0.0007
D(X1(-2))	-0.19482	0.067047	-2.90575	0.0109
D(X2)	0.078549	0.082435	0.952857	0.3558

D(X2(-1))	0.098479	0.066719	1.476028	0.1606
D(X2(-2))	-0.113504	0.04951	2.292561	0.0367

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نلاحظ من الجدول أن معظم معلمات نموذج ARDL معنوية إحصائياً، ويمكننا بالتالي استخلاص معلمات حركة التوازن طويلة الأجل.

جدول رقم (3–4) تقدير علاقة التوازن طويلة الأجل.

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	2.018652	0.333795	6.047589	0.0000
X2	-0.08742	0.243699	-0.35873	0.7248
C	-13.0029	5.491073	-2.36801	0.0317

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

من خلال النتائج السابقة يمكننا صياغة العلاقة التوازنية طويلة الأجل كالآتي:

العلاقة رقم (3–5) **Y = (2.018*X1 - 0.08*X2 -13.0029)**

و يلاحظ من علاقة التوازن طويلة الأجل أن معلمة متغير الإنفاق العام الجاري معنوية إحصائياً لأن قيمة الاحتمال الناتجة تساوي 0.000 و هي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائي و بالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بأن المعلمات معدومة و نقبل الفرضية البديلة بأن هذه المعلمة مختلفة معنوياً عن الصفر، كما يلاحظ معلمة متغير الإنفاق العام الاستثماري غير معنوية إحصائياً لأن قيمة الاحتمال الناتجة تساوي 72 .0 و هي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائي5% و بالتالي نقبل فرضية العدم ، و بالانتباه إلى إشارة معلمة الإنفاق العام الجاري نجدها موجبة أي هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الإنفاق العام الجاري و معدل البطالة و هذا مخالف لنظريات العلاقة بين هذين المتغيرين التي تفترض أن تكون العلاقة عكسية أي أن الإنفاق العام الجاري المفترض أن يحفز الطلب الكلي الفعال ما يعني زيادة الطلب على السلع ما من شأنه تحفيز الإنتاج و زيادة الطلب على العمالة و انخفاض معدل البطالة و يفسر يعود لفشل السياسة المالية العامة المتبعة و عجزها عن تحفيز النشاط الاقتصادي

أما بخصوص معلمات التوازن قصيرة الأجل، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–5) أن جميع المعلمات المقدرة معنوية إحصائياً عدا D(x2) و D (x2(-1))

جدول رقم (3–5) معلمات التوازن قصيرة الأجل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.374344	0.179524	-2.085207	0.0546
D(Y(-2))	0.381557	0.182454	2.091247	0.0539
D(X1)	0.229143	0.039483	5.803636	0.0000
D(X1(-1))	-0.415543	0.081384	-5.105984	0.0001
D(X1(-2))	-0.194822	0.058035	-3.356970	0.0043
D(X2)	0.078549	0.055487	1.415639	0.1773
D(X2(-1))	0.098479	0.053384	1.844722	0.0849
D(X2(-2))	-0.113504	0.044087	2.574522	0.0211
CointEq(-1)*	-0.461343	0.066727	-6.913861	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نستنتج من الجدول السابق وجود تأثير إيجابي ومعنوي (0.22914) على المدى القصير بين معدل البطالة و الإنفاق العام الجاري و وجود أثر معنوي سلبي(0.4155-)(0.1948–) للقيمين السابقتين للإنفاق العام الجاري على معدل

البطالة ، كما نلاحظ عدم وجود أثر معنوي للإنفاق الاستثماري على معدل البطالة و أثر معنوي سلبي (0.113504)للقيمة السابقة بسنتين للإنفاق العام الاستثماري و معدل البطالة، و بالانتباه إلى القيمة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ (-0.46134) تعني أن0.46% من الاختلالات قصيرة الأجل في قيم معدل البطالة سيتم تصحيحها خلال الوحدة الزمنية المدروسة، أي خلال عام.

بعد الانتهاء من تقدير النموذج، وللتأكد من خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية، ولمعرفة مدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، سنستخدم اختبار ثبات النموذج Stability Test و هو موضح في الشكل رقم (3-2) الآتي المتضمن نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of Squares.

الشكل رقم (3-2) اختبار ثبات النموذج

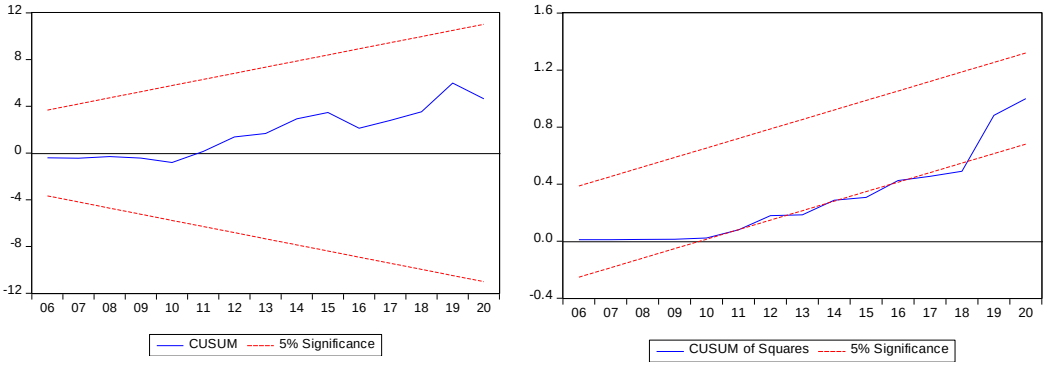

المصدر: مخرجات البرنامج. Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النموذج المقدر، وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM ، ثابت على كامل الفترة الزمنية المدروسة و لا وجود انقطاعات هيكلية عند مستوى دلالة5% ، بينما نلاحظ باختبار CUSUM of Squares وجود عدم ثبات للنموذج خلال عامي 2015,2013 قد تكون بسبب بعض التغيرات الهيكلية في معدل البطالة ويعود ذلك للتغيرات الكبيرة في معدل البطالة أثناء الحرب على سورية ، و تم التأكد من خلال الشكل (3-3) من أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث وجدنا أن قيمة احتمالية اختبار Jarque-bera (0.29) أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم أي أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى الدلالة 5%

الشكل رقم (3-3) التوزيع الطبيعي للبواقي.

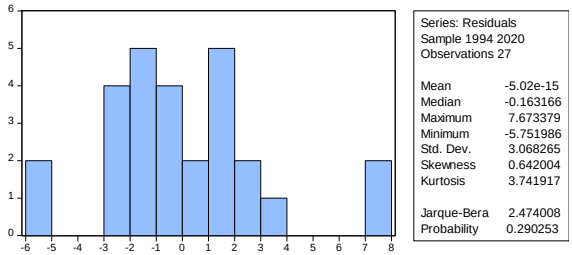

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-V.10

و أيضاً تم التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي و جزئي لبواقي النموذج، حيث نلاحظ من الجدول الآتي أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار Ljung–Box - أكبر من 5 %مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي المقدرة كما هو موضح في الجدول رقم (3–6) الآتي.

جدول رقم (3–6) اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.093	-0.093	0.2592	0.611
		2	-0.121	-0.131	0.7209	0.697
		3	-0.147	-0.177	1.4271	0.699
		4	-0.097	-0.159	1.7483	0.782
		5	0.101	0.023	2.1106	0.834
		6	-0.014	-0.065	2.1175	0.909
		7	-0.163	-0.214	3.1537	0.870
		8	0.291	0.264	6.6512	0.575
		9	-0.065	-0.056	6.8361	0.654
		10	-0.132	-0.175	7.6421	0.664
		11	-0.042	-0.019	7.7304	0.737
		12	0.008	0.044	7.7339	0.806

المصدر: مخرجات برنامج Eviews–V.10

وتم استخدام اختبار (Breuch–Godfrey) **LM** للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي لتأكيد النتيجة السابقة كما في الجدول (3–7) الآتي، فبلغت قيمة مؤشر اختبار(Breusch–Godfrey) (1.572096) وبقيمة احتمالية 0.4556 مما يعني رفض فرضية أي عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج المقدر.

جدول (3–7) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.401866	Prob. F(2,13)	0.6771
Obs*R-squared	1.572096	Prob. Chi-Square(2)	0.4556

المصدر: مخرجات برنامج Eviews–V.10

من خلال كل ما سبق يمكننا الاستنتاج بأن النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية وعليه يمكننا اعتباره مناسباً للمتغيرات المدروسة .

النتائج و المناقشة:

1– أظهرت الدراسة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين معدل البطالة ومعدل النمو السنوي للإنفاق العام بشقيه الجاري و الاستثماري

2– أظهرت الدراسة أنه في الأجل الطويل وجود تأثير إيجابي لمعدل النمو السنوي للإنفاق العام الجاري في سورية على معدل البطالة خلال الفترة المدروسة و وجود تأثير عكسي غير معنوي لمعدل النمو السنوي للإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة .

3– أظهرت الدراسة أنه في الأجل القصير، وجود أثر معنوي و إيجابي بين قيمة معدل البطالة و الإنفاق العام الجاري ووجود أثر معنوي سلبي للقيمين السابقتين للإنفاق العام الجاري على معدل البطالة ، وعدم وجود تأثير لقيمة معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري و قيمة معدل البطالة و وجود أثر معنوي سلبي للقيمة السابقة بسنتين

للإنفاق العام الاستثماري و معدل البطالة، وأن0.46% من الاختلالات قصيرة الأجل في قيم معدل البطالة سيتم تصحيحها خلال الوحدة الزمنية المدروسة، أي خلال عام.

-4

الاستنتاجات و التوصيات:

1-نظراً لمخالفة الإنفاق العام في سورية للنظرية الاقتصادية التي تقول بأن التوسع الإنفاق العام يؤدي لانخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يدل على عدم فعالية السياسة المالية المتبعة، وهذا يقودنا لإعادة دراسة الإجراءات الحكومية لجعل الإنفاق العام الجاري يؤدي الدور المطلوب منه في خفض معدل البطالة ولعل أهم إجراء هو البحث عن تخفيض معدل التضخم الذي يفقد أي توسع بالإنفاق العام الجاري مضمونه و يحيده عن تحقيق الهدف منه فالزيادة في الطلب الكلي لن تخلق تحفيزا للإنتاج في ظل ارتفاع التكاليف.

2- توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات المنتجة للثروة و بناء المشاريع التي تخلف فرص عمل و تساهم في تخفيض معدل البطالة لكون الإنفاق الاستثماري العام يعد أداة فعالة في تخفيض معدل البطالة في الأجل الطويل.

References:

1. ALHABASHINA, F. The government spending and its impact on unemployment rate in Jordan during the period 1990-2015. The science magazine for economy ,Mota university, Jordan, 2017,73 -84.
2. ZARBOT,A.An assessment analytical study of the impact of government spending on the unemployment rate in Algeria using (ARDL) model during the period (1990-2019).the new economy magazine, VOL(13),N.(1), Algeria, 2022, 223-241.
3. ALANIS,E. MAHDAVI,S. Public expenditures and the unemployment rate in the American states: Panel evidence. Applid economic, VOL(45),N.(20), Usa,2013.
4. DEAR, M . RAHMAT, K. The effect of public expenditure on unemployment rate in Provinces, International journal of Economics and Finance, VOL(7),N.(5) Iran , 2017.
5. CELEMENT, S ; Khobai, C. The effect of unemployment on economic growth in South Africa (1994-2016). Munich Personal RePEc Archive, 2018.
6. GÖZEN ،S. The effect of public sector investment expenditure on unemployment rate in Turkey. Bilturk Journal of economic and related studies, VOL(4),N.(4),2022,Turkey, 213-233.
7. SAIFAN,S. Issues of economic and financial reform in Syria. Alreda for publishing , Damascus,2003, P.833
8. ALMAHAINI, M. Public finance and tax legislation. Damascus university Publications, Damascus, 2000
9. FELDMAN, H. Government size and unemployment: Evidence from industrial countries.Public choice Springer, VOL(44),N.(4),2006, 443-459.
10. KENAN,A . Public finance and financial reform in Syria. Alreda for publishing , Damascus,2003.
11. ALSOUFI, K. Financial policy tools in Syria and some of the repercussions of the current global financial and economic crisis. The twenty-second Tuesday Economic Symposium, Syrian Economic Sciences Association, Syria, 2009, p. 150.
12. EISSA, B. BELAIDI, Z. Testing causality between government expenditure and

13. unemployment in Algeria for the period (1990-2017). Journal of contemporary business and economic studies, Vol(3), N.(1), 2020, 27-37.
14. Gregory. N. "Macroéconomie". De Boeck, Paris, 3eme edition, 2006.
15. BEN JALLOUL, KH. FALLOUL, A. An econometrics study for relationship between public spending and unemployment rate in Algeria by using vector error correction model. Ertika for easerch and economic studies, , VOL(7),N.(1), Algeria ,2018.
16. ALALI,M. The effect of public sector expenditure on unemployment rate (2000-2012), Published Master's thesis , Damascus University , 2015, P 52.
17. AlMOSABBEH, I. The Effective Factories in Unemployment in the Syrian Arab Republic: An Empirical Study by Using Contegration Method, The Arab Planning Institute, MPRA Paper No. (41871) , Egypt ,2008.
18. HAMAD ,A. ATYA, A. The new in econometrics between the theory and practice , Aldar aljameia for publishing , Aleskanaria, Eygpt , 2005.
19. ALACHOUCH, A. Use of Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL) To study the impact of oil prices on economic growth in Syria. Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences, Vol.(2), N.(3),Syria.
20. NKORO,E;UKO, A. Autogressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration technique Application and interpretation. Journal of statistic and econometric methodsm Vol.(5), N.(4),pags 63-91.

Arabic References:

1. فضل المولى الحباشنة. الإنفاق الحكومي و أثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990–2015. قسم اقتصاديات المال و العمال ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، جامعة مؤتة، الأردن ، 2017، 73– 84.
2. آمنة زربوط. دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990–2019. مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد (13)، العدد(1) ،الجزائر، 2022، 233–242.
3. سمير سعيفان. قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية. دار الرضا للنشر، سورية ،دمشق حزيران، 2003،ص 833.
4. محمد خالد المهايني. المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق،2000.
5. علي كنعان. المالية العامة و الإصلاح المالي في سورية. دار الرضا للنشر، دمشق، 2003.
6. قحطان السيوفي. أدوات السياسة المالية في سورية وبعض تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية و العشرون ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، 2009 ،ص.150.
7. بن لخضر عيسى و بلعيدي زكرياء. اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي و البطالة (1990–2017). مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة، جامعة جيلالي اليابس، المجلد (3) ، العدد(1)، 2020، 27–37.
8. خالد بن جلول و عبد القادر فلول. دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي و البطالة في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، المجلد (7) ، العدد(1)، 2018.
9. محمد العلي. أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية باستخدام تحليل التباين خلال فترة (2000–2012). رسالة ماجستير منشورة ، جامعة دمشق ، 2015، ص 52.
10. عماد الدين المصبّح . العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك. المعهد العربي للتخطيط، ورقة عمل رقم (41871) مصر، 2008.

11. عبد القادر حمد و عبد القادر عطية. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق . الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2005.

12. أيمن العشوش .استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية . جامعة طرطوس ، العدد(2)،المجلد (3).2018.